



إلى
السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء
وكتاب الدولة والمندوبين الساميين والمندوب العام

الموضوع: إطلاق المرحلة التجريبية الثالثة للميزانية المستجيبة النوع
والمرتكزة على نجاعة الأداء.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، يندرج إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد وتنفيذ الميزانية ضمن عدد من الإنجازات والإصلاحات التي شهدتها المغرب منذ سنة 2002، والتي تهدف إلى تكريس مبادئ الإنصاف والمساواة.

وتعتبر المصادقة على القانون التنظيمي رقم 130-13 لقانون المالية بمثابة تتويج للمجهودات المبذولة في هذا المجال، والذي أقر جملة من المقتضيات التي تكرس مقاربة النوع الاجتماعي، وتأخذ هذا بعد بعين الاعتبار في التخطيط والبرمجة الميزانية للقطاعات الوزارية، إذ تنص مادته 39 على أن البرنامج هو عبارة عن مجموعة متناسقة من المشاريع أو العمليات التابعة لنفس القطاع الوزاري أو المؤسسة والذي تقرن به أهداف محددة، وكذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار معيار النوع الاجتماعي في تحديد هذه الأهداف والمؤشرات.

وتماشياً مع نفس المنهجية المعتمدة لتنزيل القانون التنظيمي السالف ذكره، لاسيما فيما يرتبط بالمحور المتعلق باعتماد منهجية نجاعة الأداء، قامت وزارة الاقتصاد والمالية بإطلاق مراحل تجريبية لإدماج مقاومة النوع في الميزانية، سعياً منها لضمان تملك ألمّثل لوسائل وأدوات إدماج مقاومة النوع على مستوى السياسات العمومية.

وهكذا تم إطلاق مرحلتين تجريبيتين بمناسبة إعداد قانوني المالية لستتي 2017 و2018، مكنت من تحديد سبل إدماج مقاومة النوع على مستوى مشاريع نجاعة الأداء لثلاثة وعشرين قطاعاً وزارياً.

وعكست نتائج هذه المراحل التجريبية الانخراط الفعلي وتجابوـن مختلف القطاعات الوزارية المعنية من خلال اعتماد مشاريع وأهداف ومؤشرات تأخذ بعين الاعتبار معيار النوع الاجتماعي.

ومن أجل الحفاظ على المكتسبات وضمان استمرارية واستدامة التقدم الملموس خلال المرحلتين التجريبيتين السابقتين، تقرر الشروع في مرحلة تجريبية ثلاثة سنتهم، إضافة إلى القطاعات التي ساهمت في المرحلتين السابقتين، خمسة قطاعات وزارية جديدة؛ ويتعلق الأمر بكل من وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وقطاع التجهيز والنقل، وكتابة الدولة المكلفة بالسياحة، وكتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية والمياه والغابات، إضافة إلى المندوبيـة العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

وبيرمي هذا المنشور إلى تحديد آليات ترسـيخ مقاومة النوع في إعداد مشاريع نجاعة الأداء، بالإضافة إلى منظومة القيادة المسؤولة عن هذه العملية.

1. آليات ترسـيخ مقاومة النوع عند إعداد مشاريع نجاعة الأداء:

طبقاً للقانون التنظيمي لقانون المالية، يتـبعـن على كل قطاع وزاري إعداد مشروع نجاعة الأداء الذي يقدم معطيات حول استراتيجية القطاع المعنى والاعتمادات المرصودة له، وكذا برامج القطاع والأهداف المقرـونـة بكل برنامج، إضافة إلى المؤشرات المرقـمة المعتمـدة وكيفية احتسابها.

وبناءً عليه، فإنه يتبعين على كل قطاع مشارك في هذه المرحلة التجريبية مراعاة أخذ مقاربة النوع بعين الاعتبار في تحديد الأهداف والمؤشرات المذكورة، عند إعداد مشروع نجاعة الأداء.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل التوفير على رؤية شاملة لاستراتيجية القطاع في مجال إدماج مقاربة النوع، يجب أن يتضمن مشروع نجاعة الأداء تحليلًا للميزانية من منظور النوع، مما سيساهم في نجاعة التبشير العمومي، ضماناً لمبدأ الشفافية والمحاسبة، وذلك في ضوء الالتزامات المتعلقة بتحقيق وتعزيز المساواة.

كما يتبعين على كل القطاعات المشاركة في هذه المرحلة التجريبية، عند إعداد البرامج الميزانية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2019، العمل على:

- تحديد مشاريع أو عمليات مستجيبة للنوع، تمكن من التجاوب بشكل منصف وعادل مع الاحتياجات الإستراتيجية والعملية للنساء والرجال، الفتيات والفتيان المنتسبين لمختلف الشرائح السوسيو اقتصادية من مختلف الأوساط؛
- تحديد أهداف مستجيبة للنوع ترمي إلى التقليل من الفوارق المرتبطة بالنوع، وترسيخ مبادئ الإنصاف والمساواة؛
- اختيار مؤشرات لنجاعة الأداء تأخذ بعين الاعتبار معيار النوع الاجتماعي من أجل قياس وتحديد التباينات المرتبطة بالنوع، مع الحرص على اختيار مؤشرات تمكن من توفير معطيات محددة تسمح بتقييم دقيق وبقياس الآثار من حيث مساواة النوع الاجتماعي. كما ينبغي أن تكون هذه المؤشرات مرقمة وتعتمد على معطيات قابلة للقياس وتنبع من مصادر متاحة تمكن من توثيقها وتتوفر إمكانية تجميعها وتحليلها.

2. منظومة قيادة المرحلة التجريبية:

يتبعين، على المستوى الإستراتيجي، تفعيل اللجانتين التاليتين:

- لجنة بين وزارية: يترأسها الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية وتتكون من الكتاب العامين للقطاعات والمؤسسات المعنية. وتمثل مهمتها في قيادة هذه المرحلة التجريبية، إضافة إلى التنسيق بين مختلف القطاعات وتجانس أنشطتها؛

• لجنة التتبع: يجب على كل قطاع وزاري مشارك في هذه العملية إحداث لجنة يترأسها الكاتب العام وت تكون من المديرين المركزيين لضمان تتبع وتفعيل محاور المرحلة التجريبية لإدماج النوع.

وعلى المستوى العملي ولضمان استمرارية هذه العملية في أحسن الظروف وبشكل تشاوري مع مختلف الفاعلين المعنيين، يتولى مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي التابع لوزارة الاقتصاد والمالية مسؤولية القيادة على المستوى العملي، وذلك عبر توفير الدعم اللازم والمراقبة المستمرة والتقويم وتقديم الاستشارة للقطاعات الوزارية المعنية وكذا التنسيق بينها.

ويتعين على كل قطاع مشارك في هذه العملية تفعيل وحدة النوع الاجتماعي المكونة لديه من ممثلي مديرية الشؤون المالية وممثلي مديرية التخطيط الإستراتيجي ونقط ارتكاز النوع. ويتمثل دور هذه الوحدة في تفعيل وتنشيط الإصلاح داخل القطاع. وتمثل هذه الوحدة المحاور الرئيسي لمركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

كما يتعين على القطاعات التي شاركت في المرحلتين التجريبيتين الأولى والثانيةمواصلة جهودها بغية الحفاظ على المكتسبات وإجراء التقويمات الضرورية.

وإذ أؤكد على الأهمية التي يكتسيها إنجاح هذه العملية، فإنني أدعو جميع القطاعات المعنية إلى التعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية من أجل التطبيق الأمثل لمضمون هذا المنشور.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

سعد الدين العثماني